قـــراءة النـصـوص وفـلـسـفـة الـدلالـة

آية الله السيد عمار أبو رغيف

١

المقدمة:

هل تقرأ النصوص وتستخلص دلالاتها اعتباطاً وبالمصادفة المحضة، أم أن القراءات جميعها تتكئ على رؤى أعمق ؟ هل تتحدد معالم النظام اللغوي – أي نظام كان – دون فلسفة في التحليل وعقل في التركيب، مهما اختلفت زوايا رصد النظم اللغوية، ومهما اختلف الاجتهاد في وصفها ؟ هل تأتي قواعد الدلالة بريئة، دون رؤية وجودية وتفسير فلسفي لعقد الدلالة ومسوغ صيرورتها ؟

في الجواب نقول مع كثيرين غيرنا: كلا، ومن ثم سنسافر مع قواعد الدلالة وتفسير النصوص إلى أعماق الرؤى، التي تقف خلف هذا التفسير، والى المسوغات التي اتكأ عليها البحث التحليلي اللغوي، وستعيننا هذه الرحلة على التماس المباشر مع تجربة الباحثين، الذين يسافرون بطبيعة الحال سالكين المسير المعاكس لمسير سفرنا، إذ ينطلقون من هذه الرؤى والمسوغات الفلسفية. ليحدّدوا قواعد الدلالة أو يركنوا إلى عدم التحديد في ظل فضاءاتهم اللغوية، التي اختاروها أو التي كانت قدرهم.

فهم النصوص لا يتحدد بمعادلة منطقية، ولم يجدول بجدول رياضي .. ، ومن ثم لا يجوز أن نستهلك جهداً حول نهائية فهم النص والفهم المطلق، فنزيّف مقولة تتناقض مع ذاتها، إذ النص والدلالة لا تخضع لبرهان بالمعنى المنطقي والرياضي. ونهائية الفهم وخيلاء الفهم المطلق الدائم لدلالات النصوص اللغوية يتطلب أن تخضع النصوص ودلالاتها لبرهان منطقي، يستحيل معه أن تكون الصورة على خلاف مقتضاه ، أي أن يتم استنتاج الدلالة وفهم النص من خلال قياس منطقي تصدق نتائجه بالضرورة ، وهذا هو معنى النهائية والإطلاق في فهم النص، حيث تأباه اللغة بنصوصها ودلالتها وهو غثيان فاسد:

(ومما يجب ضبطه في هذا الباب أن كل حكم يجب في العقل وجوباً حتى لا يجوز خلافه، فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطا فيها محال؛ لان اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه)( ).

لكن هذه اللغة التي لا تفهم ولا تستل دلالاتها في إطار الضرورات المنطقية والفلسفية هي ذاتها أداتنا في فهم هذه الضرورات وحدودها، سواء في واقع الفكر والذهن الإنساني أم في واقع الوجود الموضوعي الكائن خلف الذهن (أياً كان مذهبنا في تفسير هذا الواقع)، ببركة لغتنا ونظامها وفضاءاتها، بدوالها ورموزها نصوغ نظرية المنطق ونسطر قواعده، ونتفهم الاستنباط الرياضي الحاسم والنهائي.. إنها اللغة سر المعرفة ولغز من الغاز الوجود ، حسبه بعضهم سر الأسرار ولغز الألغاز!

نريد أن نسافر مع هذا السر ما أمكننا السفر، باحثين بجد في ضوء الأسئلة التي يطرحها عصرنا. لكن هاجسنا الأكبر في هذا البحث أن نتعرف على الجهد المتراكم المعزول أو المنكفئ، الذي بذل عبر القرنين الماضيين في حجرات مدارس النجف الأشرف، وما زال جزء كبير منه مطبوعا على الحجر، وجله لا يزال في حجرات هذه المدارس محجوبا عن رؤية جل الباحثين والمهتمين المعاصرين بالنص والتأويل وهرمونتيك الوجود والمعرفة والدلالة.

هذا الجهد يمثل غاية في التحليل والعمق، ويحتل مساحة واسعة في المعرفة الدينية على هدي دروس وأبحاث علماء أصول الفقه الإمامي الحديث. أجل إنه جهد جليل مهما كان الموقف من تقييمه، ومهما اختلفت الرؤى حول صدق مقولاته أو جدوى أبحاثه في عملية الاستنباط الفقهي، وهو فريد أيضا فرادة ما توفر عليه أصحابه من حرية في الرأي، وما ورثوه من تراث عقلي تنوعت آفاقه وتعددت مصادره.

وبغية أن نخلص بشكل سليم إلى وصف وتأويل وتقويم هذا الجهد علينا أن نستشرف الهرم من قمته، فنبدأ مع بحوث الدلالة (أو ما يطلق عليه مدرسيا مباحث الألفاظ) في علم أصول الفقه، لنقرأ المواقف التي خلص إليها علماء أصول الفقه في تفسير الدلالة، فنستبصر أعمدة وأركان هذا التفسير ونتدرج مع الهرم إلى قواعده وأوتاده، حيث منطلقات التفسير وأدوات الأصوليين ورؤاهم التي رسمت القواعد، فنلقي الضوء على الأوتاد الوجودية والمعرفية وقواعد المنهج، التي شيدّت هرم الدلالة وقراءة النصوص في علم أصول الفقه الحديث .. هكذا سنمضي عموديا في تعاملنا مع موضوع البحث.

لكن هناك آفاقا لا يصح إغفالها، وهي من صميم البحث الذي نزمع على ولوجه، فنحن نعرف أن جهود ومعطيات مدرسة النجف الحديثة لم تؤسس على فراغ، فقد تواصلت دون قطيعة تأريخية مع ماضي أبحاث الدلالة، الذي تمثل بأبحاث علماء اللغة من نحاة وبلاغيين، وبأبحاث المتكلمين والحكماء الذين قاربوا هذه الأبحاث، وكانت لهم أراء ونظريات، أثرّت على مسار البحث في علم أصول الفقه قديما وحديثا.

اعتقد أن الإبداع المعرفي حيث يكون هناك إبداع يتطلب فضاءً جديداً، يبصر من خلاله المبدعون ما لم يبصره غيرهم ، وهذا ما افهمه من القطيعة المعرفية (الابستمولوجية)، غير أن هذا الفضاء لا يمكن أن يفهم وأنت تقتطعه من تاريخه.

لقد أكدت في دراسات سابقة ومنذ عشرين عاما أهمية قراءة تاريخ نمو المعرفة ، ومتابعة حلقات التطور المعرفي ، حيث تتيح لنا هذه القراءة وضع الأفكار في إطارها السليم، والوقوف بوضوح على مسوغاتها ومرتكزاتها وأصولها.

ثم هناك أفق آخر، ذلك أن قراءتنا سوف لا تكون ولا يصح أن تكون مطلة من التاريخ، بل لابد من أن تطل على التاريخ وتعاصر أسئلة الراهن وتطل على المستقبل. والمتابعون يعرفون ماذا يعني البحث في الدلالة في ظل أسئلة العصر وإشكاليات مدارس الفكر، نعرف ماذا يطرحه التأويل المعرفي وهرمونتيك المعرفة والدلالة والوجود من أسئلة .. ونعرف حجم الفوضى التي تسوّد بها الأوراق، وتربك الحوار والتفاهم، بل توظف أحياناً كثيرة في تحدي المعرفة الدينية، بل تحدي النمو المعرفي أحياناً أخرى.

من هنا يتوجب على بحثنا الماثل أمام القارئ أن يكون معاصرا، وأن يقارب البحث الدلالي الأصولي في ضوء إشكاليات العصر وأسئلته، على أن نسعى إلى إيضاح ما يلفه الغموض من هذه الإشكاليات، جراء القراءات المرتجلة والمسيئة، وأن نرتكز إلى فهم منظم حتى لدعوى الفوضى المعرفية، فالتشتت المعرفي والتشظي الوجودي لا يمكن أن يفهم بتشتت معرفي وقراءة فوضوية، إذ سوف يستحيل في ضوئها الفهم!

نتوخى الفهم، ومن هنا ستأتي متابعتنا ذات طابع نقدي، ولا تقتصر على الوصف والتفسير، بل تقف عند التعليل والتحليل وسوف يكون لها موقف. نعم، موقف يحدد خيارات الباحث، الذي توخّى ويتوخّى أن تكون خياراته قائمة على أساس اجتهاد قد يحكم عليه باستبدال النماذج الإرشادية، والنظر إلى موضوع البحث عبر كوى جديدة وفضاءات مستحدثة، لكن هذا الطموح الاجتهادي لا يحتل مكانه في تاريخ المعرفة ما لم يؤسس على معرفة بالتراث تحترم بجد اجتهادات السلف ، وتقيّم بناءها على هدي دعائم معرفية ورؤى وجودية. لقد صادرنا في هذه المقدمة على حقيقتين من الخطورة بمكان، الأوّل: إننا لا نستطيع أن نفهم الدلالة إلا في إطار الاحتمال، ولا يصح أن نتوخاها في إطار الضرورات والاستحالات العقلية، التي يفرضها المنطق وقواعد الحكمة العتيدة. والثانية: إن البحث في الدلالة يهتدي بدليل، ويقيم رؤيته على أساس معايير أوسع وأعمق تضرب في تخوم نظريتي المعرفة والوجود. وبحكم أن رسالتنا في هذه الدراسات هي الوضوح والإيضاح والفهم ، ينبغي علينا أن نوضح ما أمكن هاتين المصادرتين في هذا التقديم.

الدلالة تستعصي على الإطلاقية:

الإطلاق هنا لا يعني التقييد، الإطلاق مقابل التقييد، الذي يسمح بالتمسك بعموم الدلالة، كما ذكر الأصوليون. بل يراد بالاطلاقية الفهم المطلق مقابل الفهم النسبي، أي الفهم الذي يحكم العقل باستحالة نقيضه وتعذر ضده. واللغة كيان وصيرورة للمواضعة البشرية وحاجات الاجتماع الإنساني خط في وجودها، وليست حقائق مجردة ووقائع وجودية لا تنالها يد الجعل والاعتبار، ومن ثم فقواعد الاستحالة والضرورة، التي تتلاءم مع حقائق المعرفة المجردة ووقائع الوجود المفارق للاعتبار والتواضع الإنساني لا تنطبق على اللغة ونظامها ودلالاتها.

هكذا ننظر إلى اللغة وصيرورتها الوجودية، غير أننا وفي أثناء كتابة هذا البحث المشفوعة بالقراءة والمتابعة وقفنا على نص لعبد القاهر الجرجاني يؤيد وجهة نظرنا، فأثبتناه في ذيل النص المتقدم. لكن النتيجة التي اتفقنا مع الجرجاني عليها انطلقت من منطلقين مختلفين، لكنهما غير متعارضين، بل متكاملان!

لقد نظر الجرجاني إلى موضوع البحث من طبيعة اللغة بوصفها علامات ودوال، والعلامات والدوال الجعلية لا يستدل بها على حقائق الوجود بالضرورة والحتم، ومن ثم لا تناقض في قدرتها على الدلالة على الشيء وضده، ومثله، بل حتى نقيضه كما هو واقع الدوال اللغوية.

أما نحن فقد أقمنا رؤيتنا على أساس نظرة وجودية معرفية إلى اللغة ودلالاتها، فاللغة صيرورة لها مع الاعتبار صلة، ولها كينونتها المغايرة لطبيعة ما تدل عليه، والقانون في المعرفة يقرر عدم صحة الخلط بين قضايا الاعتبار والمواضعة وبين قضايا الواقع وحقائق الوجود، فالدلالة اللغوية لا يصار إليها بحكم قوانين التناقض وأحكام العلية بمفهومها الوجودي، بل تقوم الدلالة على أساس التواضع والاتفاق، ومن ثم لا يحكم قواعد التواضع والاتفاق قانون وجودي مفارق، بل اللغة تخلق قوانينها ، وتشيد نظامها الدلالي وتستحدثه، دون ضرورات منطقية أو فلسفية.

العلامات والدوال لا تسوقك بالضرورة العقلية إلى خيار واحد، نعم قد يكون هناك نص محكم لم تتشابه دلالاته، لكن إحكامه لا يستمد وجوده من قوانين الوجود المنطقية والفلسفية، وإنما يساق إليه المتلقي بحكم التوافق العام والثبات النسبي للغة، لا من ضرورة وجودية أو استحالة معرفية أو دوام أزلي للدلالات اللغوية. فالاحتمال المخالف في النصوص المحكمة لا يلغيه العقل بحكم قوانين المنطق، بل يلغيه العقل المعرفي بحكم مقاييس الاستحسان والاستقباح اللغوية ، لتوافق الجماعة وتواضع الاجتماع الإنساني حظ وافر فيها، وهي مقاييس نسبية، غير مطلقة إطلاق حقائق المنطق وقوانين العقل المحض. من هنا يظهر وجه عدم إمكان إن تتحمل دلالات اللغة شروط قوانين العقل وأحكام الواقع، لأن في ذلك إلغاء لهوية اللغة وصيرورتها الاعتبارية، فالدوال والعلامات الجعلية لا تحتمل قوانين ما تشير إليه وتدل عليه، ما دامت محض علامات ودوال. نعم، إذا كانت الدوال والعلامات من جنس الوجود الواقعي، وليست متمحضة في الدلالية والعلامة إلى الأشياء، أمكن أن تتوفر في دلاليتها على أحكام المنطق وقوانين الوجود، وان تشير إلى مدلولها بالضرورة، وهذه الملاحظة الأخيرة تنقلنا إلى أعماق البحث في الوجود اللغوي وقدرته على التلون والتعبير عن المعاني، وتجاوز هذا الوجود الاعتباري لذاته، والتكيف مع المعاني المحكومة بالضرورات المنطقية والتعبير عنها!

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

تموت الكحيلة..!

رحمك الله يا قائل هذا المثل العجيب (تموت الكحيلة من بخت الچلاب)، فليس في هذا العالم من يقوى على رؤية (الكحيلة)، وهي أصيلة (الخيل) وابنة أبيها (كحيلان)، وقد صارت طعاماً للهوام والكلاب بعد أن كانت في المنزلة الرفيعة، تحيطها رعاية (خيّالها).. ليتني أتخيّل أماني (الضواري) وهي تنتظر لحظة موت (الكحيلة)، لتتحول إلى مجرد (جيفة)..

إن مثال (الكحيلة) التي تنتهي لهذا المصير، (كوم) لحم وموسم لاحتفال الضواري والكلاب، هو مثال لليأس الذي يصيبنا ونحن نرى أمانينا ورموزنا ومن نثق بهم، وكل شيء جميل، يموت من بخت (الچلاب)، الذين يصنعون معاناتنا بترتيب الأمور بحيث تنحصر المناخات المتاحة لقيمهم فقط.. أما الجَمال والعفّة، فتنزاح جانباً، وقد تموت مثل (الكحيلة)، فينتشر في الأرض والفضاء، وعلى وجه الماء ذلك المتلازم من القيم الرديئة، والناس الذين لا قيمة لهم، ولا ضرورة لهم.. إنها مؤشرات على إن (الكحيلة) قد تموت بفعل فاعل، فينجو الفاعل ويشارك في وليمة المصير الأسود لهذه المخلوقة الراقية.

وليتني أنأى بأعزائي عن هذا السواد في الصورة، غير أني أبحث عن ضمانة ألا تموت العزيمة والشرف تحت أحذية الذين يسعدهم ممارسة السحق الظالم لمن هو أفضل منهم وأشرف وأغنى نفسا.. وما لم نأتلف في عداوة مستديمة إزاءهم، فإننا مسحوقون مثل فرس أصيل لم يستطع السارق الظفر بها، فَطَعَنَها حتى الموت!

كاريكاتير

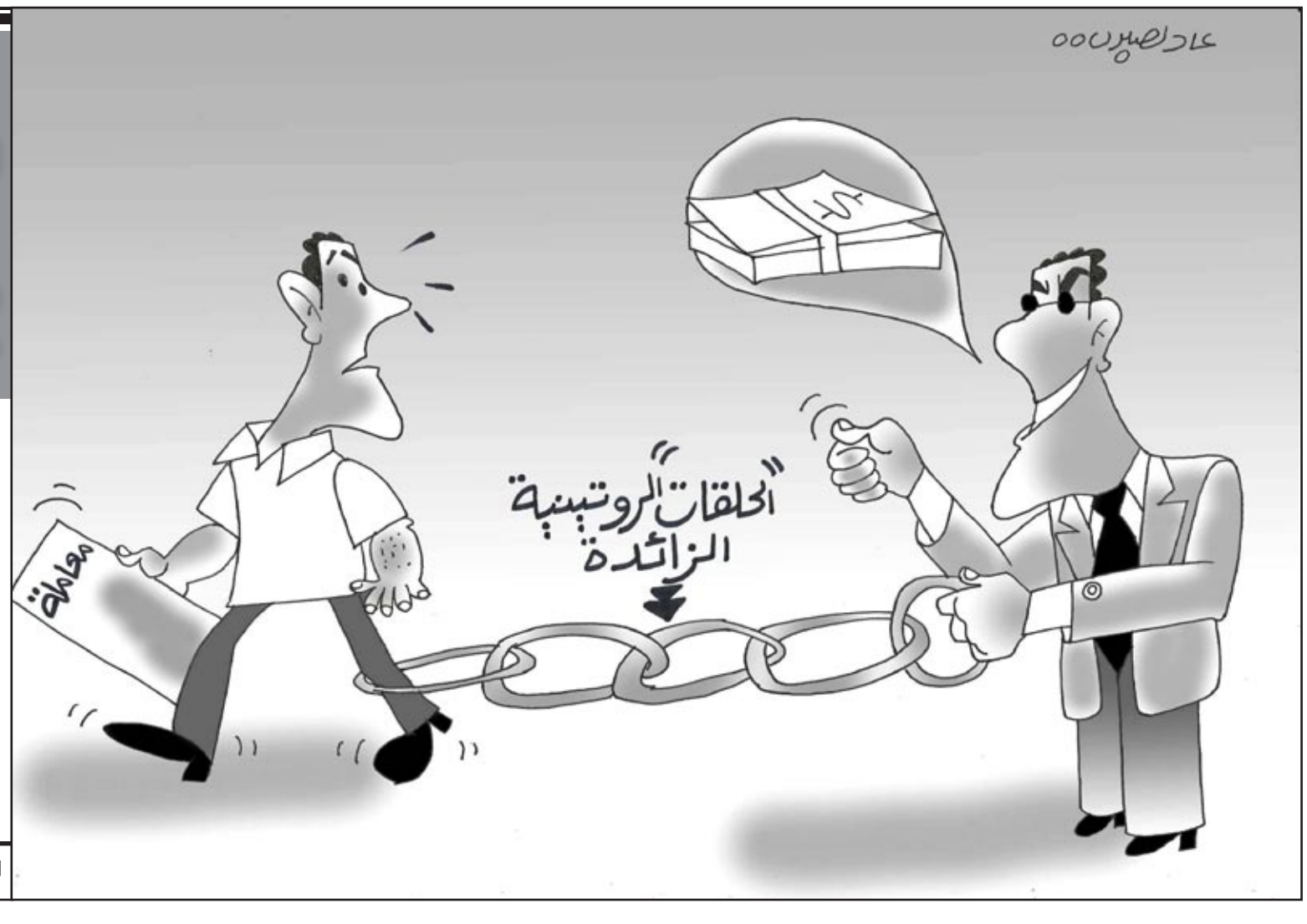

■ عادل صبري

موقـف بغـداد الرسمـي مـن النظـام السـوري لا يخـدم المصلحـة الوطنيّـة

حميد الكفائي

امتناع العراق عن التصويت على قرار الجامعة العربية تعليق عضوية سوريا قدم صورة لم نكن نريدها للعراق الجديد الذي يفترض أنه ديمقراطي ويقف ضد الأنظمة الاستبدادية في المنطقة وفي كل أنحاء العالم. صحيح أن المصالح تتفوق على المبادئ، وهذا مبدأ معمول به في كل بلدان العالم وأولها أمريكا التي تؤيد أنظمة في بلدان كثيرة لا تقيم وزنا للديمقراطية أو حقوق الإنسان، ولكن أين هي مصلحة العراق في دعم النظام السوري المتهرئ الذي يوشك على السقوط تحت ضربات الشعب السوري وضغوط المجتمع الدولي؟

لقد اتخذت الجامعة العربية هذا القرار بسبب أعمال القمع والقتل التي يمارسها النظام السوري منذ ثمانية أشهر ضد المدنيين السوريين المطالبين بحقوقهم العادلة في الحرية والديمقراطية. وقد صوتت كل الدول العربية، باستثناء دولتين هما لبنان واليمن اللتان صوتتا ضد القرار، لصالح القرار الذي حرم النظام السوري من أهم ورقة يقتات عليها منذ مجيئه إلى السلطة قبل واحد وأربعين عاما ألا وهي الورقة القومية وكون سوريا مهد الحركة القومية العربية وقلعة الصمود والتصدي والدولة الأولى المتصدية للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين. لن يستطيع النظام السوري بعد اليوم أن يتحدث باسم العرب أو نيابة عنهم فها هم العرب، شعوبا وحكاما، اصطفوا مع الشعب السوري ضد نظامه الذي يمارس القمع والقتل العلني منذ ثمانية أشهر، بعد أن كان يمارسهما سرا خلال واحد وأربعين عاما. صحيح أن النظام السوري أقل وحشية ودموية من النظام العراقي السابق، لكن النهج الدكتاتوري والإقصائي والتمسك بالسلطة بأي ثمن يوحد بين هذين النظامين.

إن كانت الجامعة العربية التي صمتت سنين طويلة على كل انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في العراق وباقي الدول العربية، قد يئست من إصلاح نظام بشار الأسد ووقفت أخيرا مع الشعب السوري، كما وقفت من قبل مع الشعب الليبي، فلماذا يبخل العراق الديمقراطي يا ترى على الشعب السوري بالدعم المعنوي؟ هذا إذا أهملنا ما ارتكبه النظام السوري من جرائم بحق الشعب العراقي خلال السنوات الثماني الماضية عندما سمح بمرور آلاف الإرهابيين عبر أراضيه وسهل مهمتهم التخريبية والتدميرية كي يقتلوا العراقيين الأبرياء في الأسواق والمساجد والأضرحة والحسينيات والطرقات. صحيح أننا لا نعرف طبيعة البديل المقبل للنظام السوري ولا نعرف موقفه من العراق، وقد يكون فعلا بديلا أصوليا وغير ديمقراطي، وقد لا يكون وديا مع العراق، كل هذا محتمل وإن كان مستبعدا، ولكن هل الوقوف مع النظام السوري في الشهر الأخير من خريفه يجعل البديل المقبل صديقا للعراق؟ وهل من الحكمة أو العدل أن نقف مع نظام نحن نعلم أنه يقمع شعبه ونراه يفعل ذلك يوميا ونلتقي بالسوريين الذين يروون لنا قصصا من القمع تشبه ما كان يفعله صدام بنا سابقا، رغم أنها لا يمكن أن تصل إلى بشاعة ما فعله صدام بالشعب العراقي، رغم وحشيتها.

الأسباب التي يسوقها المسؤولون العراقيون لتبرير قرارهم عدم تأييد قرار الجامعة العربية تشبه كثيرا التبريرات التي كنا نسمعها من الكثير من المسؤولين العرب حينما كانوا يقفون مع صدام ضد شعبه. كانوا يقولون لنا إن البديل لنظام صدام هو أسوأ من صدام لأنه سيكون تابعا لإيران وكنا نُصدَم فعلا من تلك التبريرات ونضعها في خانة الطائفية! وأحسب أن السوريين الآن ربما يفعلون الشيء نفسه في تفسيرهم لقرار العراق عدم تأييد تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، رغم أنني لا أعتقد أن قرار الحكومة العراقية قد اتخذ لأسباب طائفية خصوصا إذا عرفنا أن رأس النظام وباقي المتنفذين فيه لا ينتمون مذهبيا إلى الطوائف السائدة في العراق.

أتذكر أنني ذات مرة ألقيت كلمة في إحدى جلسات مؤتمر حزب العمال البريطاني وقد كان حاضرا فيها سفير الجامعة العربية في بريطانيا سابقا، علي محسن حميد. وقد عتبت في كلمتي على الدول العربية ممثلة بجامعتها أنها لم تساند الشعب العراقي في نضاله ضد الدكتاتورية وتطلعه إلى الديمقراطية حتى معنويا. وعندما انتهيت من كلمتي دعاني السفير حميد إلى الجلوس إلى جانبه ففعلت. وقد عبّر عن تعاطفه مع الشعب العراقي خصوصا بعد سردي لعدد من بشائع النظام السابق، وقال لي "أنتم تعتبون على الجامعة العربية لأنها لم تؤيدكم علنا لكنكم تنسون أن الجامعة قد أنشئت لخدمة الأنظمة وليس الشعوب، فكيف تتوقعون من الأنظمة العربية أن تساند الشعوب الثائرة ضدها؟".

نعم الجامعة العربية لم تقف مع الشعوب سابقا لكنها الآن تغيرت لأن الكثير من الأنظمة المكونة لها سابقا لم تعد موجودة، وقد رأينا موقفها تجاه ليبيا الذي ساهم مساهمة فعالة في الإطاحة بنظام القذافي وها هي اليوم تقف إلى جانب الشعب السوري وهذا أمر يجب على كل الديمقراطيين والمؤمنين بحقوق الإنسان أن يؤيدوه، فما بالك بالعراقيين الذين هم أشقاء وجيران لسوريا. موقف العراق الحالي من النظام السوري لا يخدم مصلحة العراق على الأمد البعيد وقد أضاع العراق فرصة تأريخية للوقوف علنا مع مطالب الشعب السوري المشروعة، رغم أنني متأكد أن معظم العراقيين، حتى أعضاء الحكومة الحالية، يؤيدون نضال الشعب السوري من أجل الحرية والديمقراطية. ما زال هناك متسع من الوقت كي تغير الحكومة العراقية موقفها الحالي، خصوصا مع تزايد أعمال القمع والقتل التي يمارسها النظام السوري ضد شعبه، فهل تفعل؟